

على الخلاف

على خط بيروت - دهشتف... عتب كثير

التريث اللبناني في التطبيع الرسمي الكامل مع سوريا، يرتد على لبنان أولاً. الملفات الحيوية للبنان كثيرة بدءاً من ملف النازحين وانتهاء بملف التصدير البري. هل يتخذ رئيس الجمهورية ميشال عون قراراً شجاعاً أم أن الأمر رهن الحكومة الجديدة وبياناها الوزاري؟



تم طرد شركات لبنانية حاولت دخول سوريا عبر طرف ملهوية (هوان طحطح)

غادة حلوي

أن يعلن رئيس الجمهورية ميشال عون ضرورة التفاوض الرسمي بين الدولتين اللبنانية والسورية، ويؤكد عبر «الأخبار» أن قنوات الحوار سارية ومنظمة مع سوريا في ملفي النازحين والأمن وأنه كلف اللواء عباس إبراهيم إدارة هذا الحوار الرسمي، فهذا يشكل نقلة ولو أنها متاخرة وغير كافية في مسار إعادة تطبيع العلاقات اللبنانية - السورية. تظهير هذا الموقف وقيله تشديد وزير الخارجية جبران باسيل على عودة الحوار السياسي مع سوريا لا يمكن فصله عن معطيات الميدان السوري الأخذة بالندرج لمصلحة النظام السوري. بعيد الانتخبات النيابية، توجه أحد المعنيين بملف العلاقات بين سوريا ولبنان بسؤال محدد إلى عون: «لماذا لا تكون الاتصالات بين البلدين معلنة»، فكان الجواب: «انتهى مفعول صدمة استعادة سعد الحريري من السعودية وأنا مفتتح باب السعودية تريد تطويق العبد ولجم انطلاقته، لذلك من الأفضل في هذه المرحلة، أن نسعى إلى تطوير العلاقة مع سوريا تدريجاً، لكن من دون إعلان».

وعلى رغم كلام عون وباسيل الانتاجي، غير أن لبنان الرسمي لم يخط حتى الآن خطوة جريئة باتجاه سوريا. العلاقة محكومة بالخجل من بعض الحلفاء أو برهان أخمام سوريا، خصوص الرئيس سعد الحريري على تطور الموقف السعودي والخليجي مستقبلاً «حتى يبني على الشيء مفتحاً».

في المقابل، ووفق التوضيف السوري

نصري خوري يتحدث عن «رغبة الجانب السوري بالتواصل لكن الجانب اللبناني متحمّل»

لبنان يقارب الناي والنفس بطريقة ساذجة... ولا ناي بالنفس فعلياً إلا عن سوريا

فإن العلاقة مع لبنان «باردة وكان يمكن مع وجود الجنرال ميشال عون على رأس السلطة أن تأخذ منحى أكثر دفئاً وحرارة»، لا سيما أن دولا عربية وأوروبية عدة تعيد النظر بالعلاقة وتفتح خطوط تواصل مع دمشق، وهذا هو رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون يستعد لأن يكون له موفده الرئاسي إلى سوريا، بدءاً من نهاية آب المقبل.

بداية أزمة الثقة
ما إن بدأت الأزمة السورية، حتى اهتزت العلاقات التي تم ترميمها جزئياً في مرحلة «السين – سين»، توقفت الزيارات الرسمية بين

المسؤولين في البلدين، ولم يكن هناك من بعض أهل السلطة شجع تدفق السلاح والمسلحين عبر الحدود اللبنانية، ولم يبال هذا «البعض» بالشكاوى السورية من استخدام لبنان منصة وممرًا لاستهداف سوريا لاحقاً، وبحجة الوضع الأمني في دمشق، ترك السفير ميشال خوري السفارة في العاصمة السورية، في خطوة فسرها السوريون على أنها «سحب مبطن للسفير اللبناني»، أسوة

ببقية الدول العربية والغربية. صحيح أن البلدين حكومان بمعاهدة أخوة وتعاون وتنسيق بينهما موقعة عام 1991 ويسلسلة اتفاقيات ويمجلس أعلى له أمانته الخلية التي تتولى التنسيق بين البلدين، إلا أن مرحلة الأزمة في العلاقات، وتحديداً في العام 2005، ارتدت على عمل المجلس الأعلى بخفض مؤازرته وعدد موظفيه وتراجع مهامه.

العماد عون في عدد من عواصم الخليج بدءاً من الرياض، ثم زار المملكة مرة ثانية، في نيسان الماضي، في إطار مشاركته في القمة العربية. سلوك غير مألوف إذ جرت العادة أن تكون دمشق وجهة أي رئيس للجمهورية غداة انتخابه، فكيف مع عون الذي تحسنت له سوريا وأعطت؟ من الواضح أن «الجنرال» يتجنب زيارة سوريا بعد انتخابه لافتخاؤه بأن ارتدادات الزيارة قد تصيب علاقات لبنان العربية والدولية، لكن المبررات اللبنانية قد لا

تقنع السوريين بالكامل.

البية التواصل: لبنان يتحمل

قبل توزيره وبعده، تكررت زيارات وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بيار رفول إلى دمشق نقالاً رسائل من رئيس الجمهورية إلى نظيره السوري بشار الأسد، لكن ثمة قناة أساسية ورسمية يعتمدها الجانب اللبناني بشكل منتظم منذ سنوات عدة هي المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي أوكلت إليه مهام أمنية عدة (تبادل الأسرى والرهابت ومجموعة أعزاز إلخ) فضلاً عن متابعتة الحديثة في الأونة الأخيرة لملف عودة النازحين السوريين إلى ديارهم.

بذوره، يشكل السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي قناة اتصال وتواصل مع شخصيات سياسية وديبلوماسية وروحية واقتصادية واجتماعية، على عكس

سفير لبنان في سوريا سعد زخيا الذي يعد الحلقة الأضعف في التواصل بين البلدين. فقد اقتصر نشاط زخيا الوحيد على تسليم رسالة من وزير خارجية لبنان جبران باسيل إلى نظيره السوري وليد المعلم، وبواظب زخيا على التواجد في مكنته في السفارة بدمشق يومياً، باستثناء عطلة نهاية الأسبوع التي يمضيها عادة مع عائلته في لبنان. أما رئيس المجلس الأعلى اللبناني المعلم، وبواظب خوري، فيشكل قناة تنسيق بين الوزارات في البلدين، خصوصاً أن واقع العلاقات الحياتية والاقتصادية يفرض نفسه، فقد

مليارين و700 مليون دولار، ذلك أن لبنان كان يصدر عبر البر السوري بقيمة 300 مليون دولار صادرات زراعية ونحو 500 مليون دولار صادرات صناعية، وهذه الأخيرة خسرتها كلها بعد عام 2011.

مع التحولات التي تشهدها سوريا ومنها الإسكاب بمعبر نصيب وبدء الحديث عن عودة جديدة للنازحين، هل يجوز أن يستمر عدم التناسب بين هذا الخلل في العلاقات من جهة وبين مصلحة البلدين في صياغة صفحة جديدة بينهما وهل يصح استمرار إهمال دور المجلس الأعلى وبالتالي رمي الملف على اللواء إبراهيم من أجل معالجة كل الملفات الشائكة بين البلدين ومن خلف الستار لا في العلن؟

يؤكد مسؤول لبناني معني بملف العلاقات اللبنانية السورية أن لبنان يقارب الناي بالنفس بطريقة ساذجة ومن يديق بهذه السياسة يتجنب له أن لا ناي بالنفس فعلياً إلا عن سوريا، المعضلة أن لبنان يفقد رؤية سياسية موحدة للملف السوري بكل أبعاده»، ويضيف: «لبنان يراعي في تعامله مع الملف السوري، الحسابات الخارجية أكثر مما يراعي مصلحته الوطنية. ويكفي موضوع الكهرباء وما يخفيه من تفاصيل كارثية ليستدل على طبيعة تعامل اللبنانيين مع قضايا بالغة الحساسية».

في ملف الاعمار

ويشكل ملف إعادة إعمار سوريا ميداناً مهماً للاستثمار اللبناني حيث يقدر بعض خبراء الأمم المتحدة حجمها بحدود 300 مليار دولار، «وهي تتطلب مقارنة من السلطات اللبنانية لتقاط القوة والضعف بين البلدين ما قد يشكل عاملاً من عوامل إعادة استنهاض الاقتصاد اللبناني المترنح، وعنصراً مفيداً لسوريا من أجل توفير الوقت وتأمين مستلزمات لا يمكن أحداً غير لبنان أن يؤمنها»، ويقول المرجع المعني إن سوريا لن تتعامل بسلاسة معنا على رغم أن المسألة «لا تحتاج إلى أكثر من قرار يحاذر لبنان في اتخاذه إكراما لدول قررت أن تستخدمه في مواجهة سوريا سابقاً وربما نجدها تهزول للتطبيع قريباً».

هذا التعاطي اللبناني يدفع سوريا إلى التدقيق في هوية الشركات التي تبيدي استعدادها للمشاركة في ورشة إعادة الإعمار «هناك فريق عمل مهمته درس الملفات والتدقيق بهوية الشركات التي تقدم للاستثمار، لا سيما بعد أن سعت اطراف لبنانية النوتر الذي ساد بينهما ولم نتوقف عن متابعة تنفيذ ما اتفق عليه سابقاً عبرهم إلى سوريا، وقد تم بالفعل طرد شركات حاولت دخول سوريا عبر هذه الطرق الملتوية»، على حد تعبير مصدر متابع للملف، ويشير إلى أن «المشكلة في أن البعض لا يزال يعتقد أن الإعمار في سوريا سيمحصل عن طريق البنك الدولي وضدوق النقد الدولي، والصحيح أننا سنكون أمام نموذج مختلف، مسؤول على السعودية لاستجواب عن وجود ملفات من مصلحة لبنان التي تكون أقرب إلى نظام عمل ومؤسسة وعد في لبنان لكن ليس تماماً».

اكثر مل عتب

حبوية ممبر نصيب لبنانيا

إلا أنه وبذريعة تفهم سوريا للضعوط، لم يجادر لبنان جدياً إلى تريمع العلاقات، وهو تغاضي عن وجود ملفات من مصلحة لبنان التي يمكن أن يكون أقرب إلى نظام عمل والتي تستلزم تنسيقاً مباشراً بين المسؤولين في البلدين، كأعادة فتح معبر نصيب خصوصاً أن نص صادرات لبنان البرية تمر عبر هذا المعبر. وتقول جهات اقتصادية إن صادرات لبنان كانت قبل الأزمة السورية أكثر من 4 مليارات، لكنها تراجعت بعد الأزمة إلى نحو

تقرير

حلفاء السعودية: لا يمكن هواجهة حزب الله بمشروع محلي

يشعر الفريق السياسي اللبناني المحسوب على

السعودية بأن لا «خلاص»

له إلا في الرهات على حور

سعودي، للقضاء على

حزب الله، على الرغم من

أنّ التجارب السابقة في

هذا الخصوص، أثبتت فشل هذا الرهات، تعاد الكرة،

اليوم، في ظل اعتقاد هذا

الفريق بأن لا حلّ إلا في

البقاء إلى جانب السعودية

عند

لنا القريب

«نحن فشلنا في الرابع من تشرين الثاني». كان هذا «اعتراف» لإحدى أبرز الشخصيات في الفريق السياسي اللبناني المحسوب على السعودية، بعد انتهاء أزمة استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري من أذار، يوم كانت «14 أذار» في عزّها، ووصل إلى منزل مُنسّق الأمانة العامة لهذا الفريق فارس سعيد، نائب وزير الخارجية الأميركي، خلال زيارة الضيف للمجتمعين به، إنه «إذاً وافقت 14 أذار على انتخاب رئيس للجمهورية بالنصف رائداً واحداً، فإنّ الإدارة الأميركية ستوفر الغطاء لذلك»، فرح «أهل الدار» بهذا الكلام، الذي رفعهم لحظة واحدة إلى مرتبة «أصحاب القرار» الذين تطبق مخططها لضرب الاستقرار اللبناني، «جراً» أن نقرّ الإنعوان، ولو بغير العلن، بأنّه فشل في مرحلة ما، يُفترض أن تترافق مع إعادة قراءة لمرحلة السابقة، واستخلاص العبر، لعدم تكرار «الأخطاء»، وفرأكمة الفشل

وخيبات الأمل. لكن على العكس من ذلك، لا يزال أعضاء الفريق اللبناني المحسوبين سياسياً، على الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، يُباهنون على «المبعل» الخارجي، علّه يُحقّق لهم محلياً ما عجزوا هم عنه، بعد أن فشلوا سياسياً وأسقطهم الرأي العام في الانتخابات وتراجع نفوذهم إلى أدنى المستويات. رحمان أعضاء هذا الفريق على محمد بن سلمان، في 4 تشرين الثاني، لم يكن الأول من نوعه، كذلك إن رُدّهم خائبين، أمام «انتصار» خصمهم، ليس بجديد. قبل الرياض، كانت «أميركا» جورج بوش، وكانت الإمانة العامة لقوى الرابع عشر من أذار. المذاكرة تقود إلى 4 نيسان 2008، يوم كانت «14 أذار» في عزّها، ووصل إلى منزل مُنسّق الأمانة العامة لهذا الفريق فارس سعيد، نائب وزير الخارجية الأميركي، خلال زيارة الضيف للمجتمعين به، إنه «إذاً وافقت 14 أذار على انتخاب رئيس للجمهورية بالنصف رائداً واحداً، فإنّ الإدارة الأميركية ستوفر الغطاء لذلك»، فرح «أهل الدار» بهذا الكلام، الذي رفعهم لحظة واحدة إلى مرتبة «أصحاب القرار» الذين تطبق مخططها لضرب الاستقرار اللبناني، «جراً» أن نقرّ الإنعوان، ولو بغير العلن، بأنّه فشل في مرحلة ما، يُفترض أن تترافق مع إعادة قراءة لمرحلة السابقة، واستخلاص العبر، لعدم تكرار «الأخطاء»، وفي الإشرافية، مُسلّمة

فارس سعيد رسالة من جورج بوش لقرائها خلال مؤتمر 14 أذار 2008. استفاد هذا التجمع السياسي من الدعم الدولي له، لكن سرعان ما «إجا الكفّ برقيتنا» بعد أحداث 7 أيار 2008، وفق إحدى الشخصيات التي تزيد بأنّ «المسار كان مُتجهاً للانتقال على حزب الله. قراها الأخير بطريقة صحيحة، فانقلب هو علينا». ولو كنّا مكان حزب الله، لكنّا تصرفنا مثله». أيار 2008 كان محطة فاصلة، ومن بعده، بدأ فريق 14 أذار، يتلقى الخسارة تلو الأخرى، حتى «انتخابات 2009، ربحناها بشق النفس، ويعطف الناس، وبالرول الذي لعبه الكاردينال نصر الله صغير». من أذار. الصراحة والموضوعة التي تُقارب بها هذه الشخصية الواقع السياسي لفريقها السياسي، لا تعينان إعادة النظر في السياسة المُتبعة من قبلهم. «سنبقى مع السعودية، نمنع إيران وحزب الله من الهيمنة على لبنان. ومن غير الممكن أن تحصل هذه المواجهة بمشروع محلي». لا همّ لهذا الفريق سوى القضاء على حزب الله، هو «الهدف الأسمى» الذي من أجل تحقيقه يجب تفشيل العهد الرئاسي، الحليف للمقاومة وللقضايا العربية، الضربة القاضية لتحقيق هذه الغاية، تكون عبر تعقيد سوزان روز (تشغل حالياً منصب رئاسة قسم الشؤون السياسية في الشرق الأوسط في الأمم المتحدة) إلى مقرّ «الأمانة» في الإشرافية، مُسلّمة

من أسبوع أنّ «اعتذار الحريري عن عدم تشكيل الحكومة ينهي عهد عون»؟ وعبر «الرئيس (السنّي القوي» داخل بيتّته الطائفية إلى الاعتذار عن عدم تشكيل الحكومة، سيؤدّي إلى عوامل عدّة، تصب جميعها لمصلحة السعودية وشركائها المحليين. رئاسة الجمهورية، التي تريد الانتهاء سريعاً من تشكيل «أولى» حكومات العهد، سُصيبتها الارتباك، وسيرتفع الحديث عن «صلاحيات» رئاسة الحكومة التي يُريد فريق 8

تصترف، إحدى الشخصيات المحسوبة على السعودية بفشل «مشروع 4 تشرين الثاني»

أذار السياسي والرئيس ميشال عون «السيطرة» عليها، ويُشدّد «العصب السنّي» من خلال تسعير الخطاب الطائفي... إسام هذا الواقع، لن «تجرّو» أي شخصية تنتمي إلى الطائفة السنية، على معاذرة القليان الطائفي، والقبول بتشكيل حكومة «انتحارية»، كما فعل نجيب ميقاتي، غداة إقالة حكومة سعد الحريري في مطلع عام 2011.

تُجاري أعضاء الفريق السياسي المحسوب على السعودية، الأخيرة رغبتها في تأخير التشكيل قدر الإمكان، علّها تتحمّن في الوقت

على الخلاف

حلفاء السعودية: لا يمكن هواجهة حزب الله بمشروع محلي

يشعر الفريق السياسي اللبناني المحسوب على السعودية بأن لا «خلاص» لهم أكثر العارفين بأن السعودية ستحتضل منهم حين تجد مصلحة في ذلك، لكن «نحن لا يُمكننا إلا المراهنة على النظام العربي، الذي يرفض تمدّد نفوذ إيران في المنطقة». السعودية وشركائها المحليين. بفلش أمواله أمام دونالد ترامب، ويموضع في الخندق نفسه مع العدو الصهيوني ضدّ العرب وقضاياهم، كالضغط الممارس على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لقبول بـ«صفقة القرن»، وإلا فالاستقالة: عدا عن التنسيق الاستخباري المباشر بين السعودية وإسرائيل»، واعتبار محمد بن سلمان أنّ من «حق» لليهود إقامة وطن لهم على «أرض الأجداد». تُحاول المصدر الدفاع عن السعودية، بالعودة إلى «صفقة القرن» والقول أنّها «غير قابلة للتفنيد حالياً، لسببين: أولاً الرفض الفلسطيني لها، وثانياً، تصاعد نفوذ إيران في المنطقة». لذلك، لن «يذهب بلد عربي إلى المصالحة مع إسرائيل أو الموافقة على صفقة القرن، إذ لا يُحل واحد من هذين السببين»، وقد يكون واحداً من الحلول «تقويض نفوذ إيران خلال ضربها ومحاصرتها، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً»، ينقل المصدر أجواء تقييد بيانّ «المملكة لم تعد تؤمن بمواجهة إيران من الساحة اللبنانية».

الفاجر... إن بكن

ثمة فارق أخلاقي هائل بين من يَعمد مبدأ "الهجوم كأفضل سبيل للدفاع"، مقارنةً مع المدّعين الفاسدين ومحترفي التَجَبّي والإنفلات الأخلاقي القائم على الاتهام الكاذب للمرجعيّات المهنيّة البريئة والملتزمة بالسلوك النظيف وذلك من قبل مُرتكبين أو مُقرّفين أو مُقصرين في واجباتهم ونتيجة سوء إدارتهم وجنوحهم الى الإختلاس، السرقة أو الإفلاس الإحتيالي.

"الهجوم أمّضل سبل الدفاع"، مقولةٌ صحيحة ورائعة ضمن الإنضباط المهني والتزام القواعد الأخلاقيّة والخالية تماماً من التصرفات والإلتفات للمتلوية والتحويل عبر التزوير أو الإفتراء وتمويهه ليبدو كالحقائق.

في عصرنا اليوم عموماً وعلى مدى دول العالم، وفي مجتمعنا بشكل دقيق، وخاص، بدأنا نشهد - ولو بشكل محدود حتى الآن، لكنّه يهدّد بالأكثر والأخطر - نزعة تقلّت من الأدبيّات المهنيّة لدى البعض أو ما يُعرّف عنه «بشواذات القواعد» إذ غالباً ما يسقط أصحاب النفوس الضعيفة والذين لا يملكون مناعة أخلاقيّة صلبة في الهروب من الأزمات عبر الإنتهاكات والسرقات والإختلاسات وتحويل وتزوير الحقائق، وهذا ما نعرفه باسم "الجنوح الى السهولة" من قبل ضعفاء النفوس والهاربين من الضوابط والقيم الإحتراميّة والأخلاقيّة. هذه الظاهرة يُرافقها ما نصلح في امثالنا الشعبيّة على مقارنته "بالفاجر الذي يحاول اكل مال التاجر" أو "سرقني وبكن، سبقني واشتكى".

هذه الإحتراقات دائمة في جوهر الطبيعة البشرية ولا مفرّ من التصدّي لها ولا خوف من مواجهتها لشفائها في المُطلق، إلا أن الخطر يكمن في أن تُصبح حاملة لجزئومة العدوى والإنتشار والتعميم، لذا من الواجب "اللحاق الصحي" بالوعي وبالإعلام الإِسْتِباقي: وهذا هو الهدف من هذا المقال.

أرُمات الإنكماشات الإقتصاديّة والركود ومصاعب بعض المؤسسات في مراحل معيّنة، لا تعني أن يُسمح للمُرتكب أن يَدّعي انه مُعافى وهو "فحيّة" بينما هو في الواقع، فاسد وبعيد عن الأداء النظيف، وبينما هو المُخطئ او المتهوّر والمُجازف او أحياناً المُرتكب عن سابق تصوّر وتصميم وهو الذي يرمي خطايه على من يقفّ لإحترافه.

ثمة مسؤوليّة وطنيّة على الجميع لوعي هذه الإنتهاكات وضرورة التنبّه للحكم والتمييز على قضايا آيّة شخميّة تنتسب الى حالات الإرتكاب والإختلاس وسوء الإدارة ولا يجوز ابدأ السماح لأصحابها أن يُصوّروها كما لو كانت أرُمات عامة وشاملة وقطاعيّة.

المناعة هي في الوقاية، والعافية هي في النضج والمقدرة على إدانة الفاسد وعدم السماح لمبدأ الأرض المحروقة يَغرّض إخفاء الجرم والسرقة او الأخطاء والخطايا.

نحن بحاجة الى هذه المقدرة الحميّة لتُسلم من المُفسدين كما هي أساسيّة للتعلّب على الخطأة والمُخطئين، فذكاء شعبنا اللبناني ومموده وطموحه ونجاحه وانتشاره وإبداعه وتعبده وتميّزه في كل المجالات والفارات ودول العالم، وحكمة من يدير شؤونه المصرفيّة ومن يضمن ثبات عملته الوطنيّة، خير دليل على مقدرتنا لإجتياز هذه الأُمات.

طارق خليفة

رئيس مجلس الإدارة – المدير العام الإعتاد المصرفي ش.م.ل.

****Creditbank****